نص كلمة وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني، رياض المالكي، خلال أعمال الدورة التاسعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني، يطالب فيها المجتمع الدولي بانتهاج آلية عقوبات ومقاطعة وعزل للاحتلال الإسرائيلي*

٢٠٢٠/٧/٦

معالي الوزير أيمن الصفدي
وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، رئيس المؤتمر

معالي الوزير وانغ يي
مستشار مجلس الدولة، وزير الخارجية لجمهورية الصين الشعبية

معالي الأخ أحمد أبو الغيظ
الأمين العام لجامعة الدول العربية

معالي وزراء خارجية الدول العربية الشقيقة

معالي السادة المشاركين من وزارات جمهورية الصين الشعبية

أصحاب المعالي،

يأتي انعقاد اجتماعنا الوزاري التاسع لمنتدى التعاون العربي الصيني هذا العام في ظروف أكثر تعقيداً مما مضى، من حيث الأوضاع الصحية والاقتصادية والسياسية التي تشغل عالمنا اليوم، فمن جهة، اجتاح فايروس كورونا Covid19 دول وقارات العالم وفرض على الإنسانية تحديات غير مسبوقة أدت إلى إغلاق الدول والمدن، ومعاناة أكثر من ١٠ ملايين إنسان حول العالم أصيبوا بهذا الفايروس، وما نتج عن ذلك من تباطؤ عجلة العمل والإنتاج إلى حدود خطيرة، نتج عنها ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة ستظل نتائجها تقلقنا حتى بعد سنوات من رحيل وانتهاء هذا الفايروس.

ومن جهة أخرى لم تتعظ بعض الدول والحكومات من أهم درس يمكننا الاستفادة منه في عصر كورونا، وهو أننا كمجتمع بشري متداخل ومتصل، مهما كان بيننا من اختلاقات وخلافات وحدود، سنظل نواجه مصيراً وتحدياً مشتركاً في إنسانيتنا وتعاوننا لمواجهة مثل هذا الوباء، الذي أتى رغم عنفه وأذاه، مُنزّهاً عن التمييز العنصري، حيث لم يفرق بين الناس على أساس اللون أو العرق أو الجنس أو العمر أو الجغرافيا أو التاريخ.

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
https://tinyurl.com/y8j6hl9g

ها هي إسرائيل، القوة القائمة باحتلال بلدي، دولة فلسطين، والتي لم يثنها في السابق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وأعراف السياسة والإنسانية عن الإمعان في سياساتها وممارساتها الاستعمارية والعنصرية، تظهر من جديد بنفس صورتها المعروفة ووجهها الاحتلالي العدواني الصريح، غير عابئة بمعاناة الإنسانية من جائحة كورونا، بما في ذلك المجتمع الإسرائيلي نفسه، بل تستغل انشغال العالم في معركته ضد كورونا، لتعلن عن مخططاتها الاستعمارية العنصرية للاستيلاء على المزيد من الأرض الفلسطينية بالقوة، وضمّها إلى ما يُسمى بالسيادة الإسرائيلية، منتهكة على نحو فاضح ووقح القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والمواثيق الدولية سواء تلك التي تنظم العلاقات الدولية، أو تلك المتعلقة بالاحتلال القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

وبنفس العقلية المبنية على العنجهية والاستعلاء، تتصرف الإدارة الأمريكية الحالية، من خلال دعمها لمخططات الضم الإسرائيلية غير القانونية، التي ما كان ليُجاهَر بها أصلاً لولا صفقة القرن الأمريكية الإسرائيلية التي أعلنت في البيت الأبيض يوم ٢٨ يناير الماضي، والتي أتت مخالفة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام، وتجاوزت الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأعطت الضوء الأخضر للأطماع الاستعمارية التوسعية الإسرائيلية المتمثلة بالضم واستمرار الاحتلال. وإننا من هنا، من منبر منتدى التعاون العربي الصيني نحمل حكومة الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية الداعمة لها، تبعات استمرار ممارسات ومخططات الضم والاحتلال والاستيطان غير القانوني، على الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

لقد شهدنا المواقف الدولية الجادة التي رفضت المخططات والسياسات الإسرائيلية غير القانونية، وطالبت حكومة الاحتلال بوقف هذه المخططات والامتناع عن تنفيذها، وفي هذا السياق نثمن المواقف المبدئية التي دأبت عليها جمهورية الصين الشعبية في دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وآخرها موقف الصين ضد الضم الإسرائيلي غير القانوني، ونثمن أيضاً المواقف الدولية بشكل عام والتي عبرت عنها الدول من منابر مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي ومجلس حقوق الإنسان وحركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، ودول أمريكا اللاتينية وكافة الدول التي أبدت حرصها على سريان القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وعبّرت عن اعتبار هذه الخطط والخطوات الإسرائيلية تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

أصحاب المعالي،

السؤال الهام الذي يُطرح أمامنا اليوم، هو كيف نمنع الضم وننهي الاحتلال؟ هل تكفي هذه المواقف السياسية والقانونية الدولية لردع إسرائيل، قوة الاحتلال، عن تنفيذ مخططات ضم أكثر من ٣٠٪ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، سواءً مرة واحدة أو على مراحل؟

خبرتنا جميعاً مع إسرائيل تفيد بأن هذه المواقف الأخلاقية على أهميتها، لا تكفي لمنع الضم كما أنها لم تكفِ سابقاً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده لغاية ٥٣ سنة، أو لمنع

الاستيطان الاستعماري الذي تضخم عشرات المرات على مدار السنوات الماضية، كما أنها لم تمنع الحملات الممنهجة لتهويد القدس ومحاولات طمس هويتها وتغيير تركيبتها الديمغرافية وطابعها العربي والإسلامي وتدنيس مقدساتها الإسلامية والمسيحية بما في ذلك اقتحامات المسجد الأقصى المبارك، ومحاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم فيه، ولم تمنع بناء جدار الفصل العنصري، ولم تمنع العدوان والحصار على غزة، ولا سياسات وممارسات جيش وسلطات الاحتلال، ومنها الإعدام الميداني خارج نطاق القانون والقتل بدم بارد، وتدمير منازل المواطنين الفلسطينيين، والاعتقال التعسفي والإداري والتنكيل بالأسرى الفلسطينيين، كما أنها لم تمنع إرهاب المستوطنين الإسرائيليين وممارساتهم البشعة لحرق الأطفال والعائلات الفلسطينية وتخريب الأرض والممتلكات.

أصحاب المعالي،

يجب أن تدرك إسرائيل أن تمردها على القانون الدولي لن يستمر بلا ردود عملية، بل سيكون له تكلفة عالية، ينبغي أن ينتهج المجتمع الدولي آلية عقوبات ومقاطعة وعزل للاحتلال الإسرائيلي، بهدف حماية السلام والأمن والاستقرار، بهدف تحقيق الحرية والعدالة والتنمية وحقوق الإنسان ومنع التمييز والفصل العنصري، الذي بات نهجاً تمارسه وتطبقه حكومة وكنيست الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. كلمة لا لوحدها لا تكفي إذا لم تُقرن الأقوال بالأفعال المؤثرة.

نحن في دولة فلسطين شعباً وقيادة، وأيضاً على المستوى العربي، أعطينا السلام كل الوقت والجهد والفرص، وأظهرنا جديتنا إلى أقصى الحدود، ولا زلنا، لكن ماذا فعلت إسرائيل؟ رفضت مبادرة السلام العربية، ومعها كل القرارات والمرجعيات الدولية، وأخلت بكل التزاماتها بموجب الاتفاقيات الثنائية مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، واستمرت بالاستيطان والعدوان والقتل والاعتقال، وهي اليوم تعتقد ظلماً ووهماً أن الوقت قد حان، وأن الفرصة قد باتت سانحة لضم والتهام الأرض الفلسطينية، من خلال وجود إدارة أمريكية داعمة، ومع انشغال العالم بمواجهة جائحة كورونا، وانشغال العالم العربي بأزمات داخلية أخرى.

أصحاب المعالي،

ستبقى القيادة الفلسطينية ومعها شعبها متمسكين بالسلام العادل والشامل، الذي يعطي الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة غير منقوصة على أساس الشرعية الدولية. هذه القيادة تؤكد استعدادها للعودة إلى المفاوضات على تلك الأسس التي حددتها الشرعية الدولية وضمن إطار متعدد الأطراف وفق مؤتمر دولي يتم الدعوة اليه في حال تم التراجع عن الضم وإلغائه، بهدف التوصل إلى اتفاق سلام ينهي الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا الفلسطينية، أرض دولة فلسطين ويجسد الدولة بمؤسساتها وسيادتها، وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي النهاية فنحن نثمن بشكل كبير نتائج التضامن والتعاون العربي الصيني في مكافحة الوباء، ونشكر الصين الشعبية على الدعم الذي قدموه لدولة فلسطين وغيرها من الدول العربية في مواجهة الجائحة، وندعم تعزيز التعاون مع الصين في هذا الصدد. كما ونعتقد جازمين أن مبادرة الصين لإقامة المجتمع الصيني العربي للمستقبل المشترك يجب أن تحظى بالاهتمام من قبل الدول

العربية بما يعود بالفائدة على الجميع. وعليه فدولة فلسطين ترحب بالمقترحات المذكورة لتطوير آليات المنتدى. ولا بد من إعادة التأكيد على موقف دولة فلسطين الداعم للصين من قضية هونغ كونغ كقضية صينية داخلية، ومبدأ الصين الواحدة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/